نظرة على مستجدات الوضع الاقتصادي العالمي وبيئة الأعمال

اتحاد الغرف العربية

فبراير 2022

المحتوى

مقدمة

1. مستجدات الاقتصاد العالمي.
2. الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والتكنولوجيا.
3. العولمة الاستهلاكية والإنتاجية والتوازن بين سلاسل الإنتاج المحلية والإقليمية والعالمية.
4. الابقاء على الانتعاش الذى بدأت ملامحه في عام 2021.
5. التحرير التجاري والتعاون عبر الحدود ودعم التجارة العربية البينية.
6. التحول الهيكلي وتبني انظمة اقتصادية أكثر استدامة.
7. دور السياسات الضريبية المناسبة في دعم الاقتصادات العربية.
8. تبني الأعمال الاجتماعية كمحور اساسي في التنمية.
9. دور الحوكمة وحكم القانون في دعم الاقتصادات العربية.
10. الاستقرار السياسي كداعم للتنمية الاقتصادية.
11. تبني مؤشرات أقتصادية واجتماعية جديدة لقياس معدلات النمو.
12. التوصيات.

مقدمة

- يشهد مجتمع الأعمال حاليا تغيرات كبيرة تستدعي الوقوف عليها وخاصة بعد ما حدث منذ بدأت جائحة فيروس كورونا المستجد والتي ألقت الضوء على أهمية تبني أنظمة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة.
- وأصبح من الضروري التركيز على عملية التنمية الاقتصادية من منظور آخر، ليشمل الجوانب الاجتماعية والانسانية ويهتم بالنمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وليس كهدف في حد ذاته.
- وأصبح الاهتمام بالبيئة أمرا ضروريا وليس رفاهية، لما لها ولاستدامتها من عائد إيجابي على الاقتصادات والمجتمعات.
- ومن الضروري أيضا الاهتمام بتبني مؤشرات تعكس كلا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنمو.

فيما يلي عرض لأهم المستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي اهتمام مجتمع الأعمال وتشكل محور اهتمام المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية.

1. مستجدات الاقتصاد العالمي

يمر العالم حاليا بتغيرات محورية كبيرة والتي تقوم بشكل رئيسي على الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي وتبني التكنولوجيا والذكاء الأصطناعي كداعم رئيسي لعملية التنمية بجانب استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتلعب تبعات جائحة فيروس كورونا دورًا كبيرًا كمعوق رئيسي لعملية العولمة والتحرر التجاري وغيرها، والجدير بالذكر انه طبقا لاخر تقرير صادر من قبل صندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد العالمي يدخل عام 2022 ضعيفا نسبيا مقارنة بما تم توقعه في عام 2021 وذلك بسبب:

- ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا مثل المتحور دلتا والمتحور أوميكرون.
- ارتفاع اسعار الطاقة.
- ارتفاع كبير في اسعار السوق العقاري وتعرضه لانكماش، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما تمثله تلك الدولتين من تأثير على الاقتصاد العالمي.
- تعطل في سلاسل الإمداد وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص.
- استمرارية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والنزاع السياسي بين روسيا وأوكرانيا على شبه جزيرة القرم.

لذا يتجه العالم نحو سياسات مالية ونقدية انكماشية من اجل تقليل الضغوط التضخمية، فيما هناك حاجة أساسية لتعزيز التعاون الدولي وسياسات الحماية الاجتماعية والبيئية.

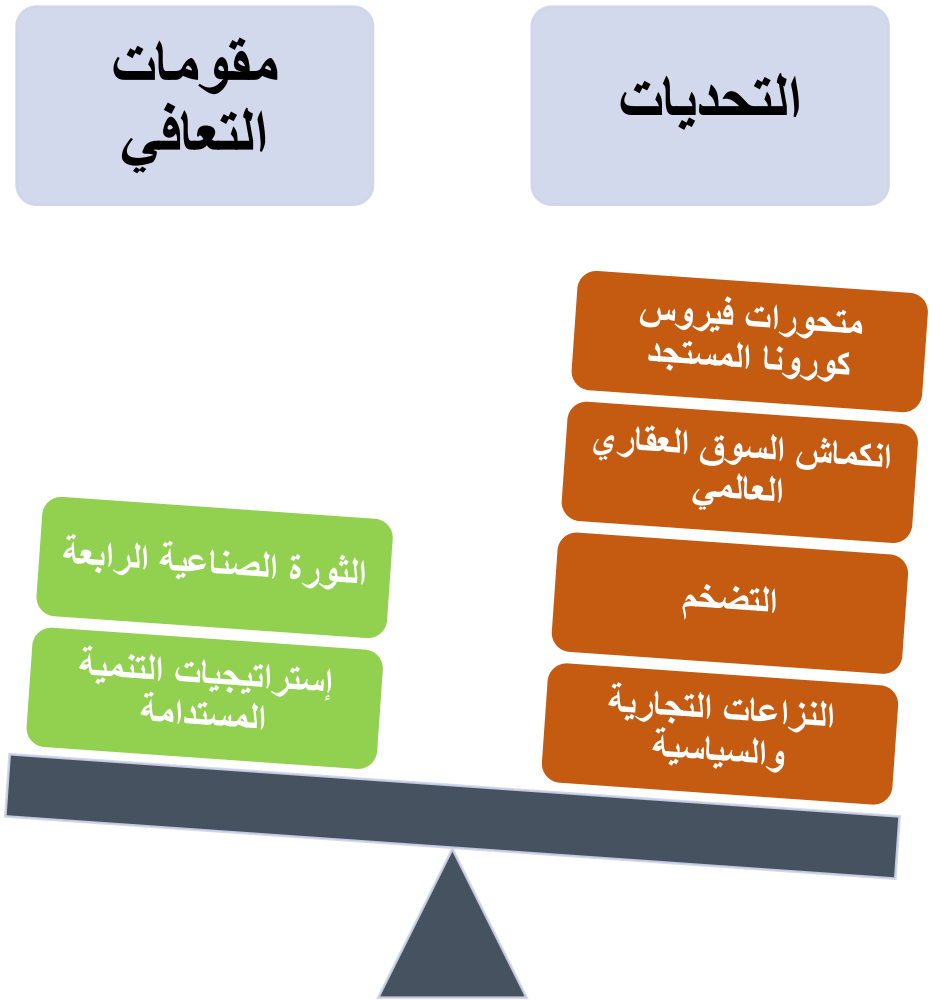

	Year over Year						Q4 over Q4 2/		
		Estimate	Projections		Difference from October 2021 WEO Projections 1/		Estimate	Projections	
	2020	2021	2022	2023	2022	2023	2021	2022	2023
World Output	**-3.1**	**5.9**	**4.4**	**3.8**	**-0.5**	**0.2**	**4.2**	**3.9**	**3.4**
Advanced Economies	**-4.5**	**5.0**	**3.9**	**2.6**	**-0.6**	**0.4**	**4.4**	**3.5**	**1.8**
United States	-3.4	5.6	4.0	2.6	-1.2	0.4	5.3	3.5	2.0
Euro Area	-6.4	5.2	3.9	2.5	-0.4	0.5	4.8	3.2	1.8
Germany	-4.6	2.7	3.8	2.5	-0.8	0.9	1.9	4.2	1.6
France	-8.0	6.7	3.5	1.8	-0.4	0.0	5.0	1.9	1.7
Italy	-8.9	6.2	3.8	2.2	-0.4	0.6	6.2	2.5	1.7
Spain	-10.8	4.9	5.8	3.8	-0.6	1.2	4.9	5.0	2.5
Japan	-4.5	1.6	3.3	1.8	0.1	0.4	0.4	3.6	1.1
United Kingdom	-9.4	7.2	4.7	2.3	-0.3	0.4	6.3	3.8	0.5
Canada	-5.2	4.7	4.1	2.8	-0.8	0.2	3.5	3.9	1.9
Other Advanced Economies 3/	-1.9	4.7	3.6	2.9	-0.1	0.0	3.8	3.4	2.5
Emerging Market and Developing Economies	**-2.0**	**6.5**	**4.8**	**4.7**	**-0.3**	**0.1**	**4.0**	**4.3**	**4.8**
Emerging and Developing Asia	-0.9	7.2	5.9	5.8	-0.4	0.1	3.7	5.4	5.7
China	2.3	8.1	4.8	5.2	-0.8	-0.1	3.5	5.1	5.0
India 4/	-7.3	9.0	9.0	7.1	0.5	0.5	4.3	5.8	7.5
ASEAN-5 5/	-3.4	3.1	5.6	6.0	-0.2	0.0	3.5	5.6	5.9
Emerging and Developing Europe	-1.8	6.5	3.5	2.9	-0.1	0.0	5.8	2.2	3.0
Russia	-2.7	4.5	2.8	2.1	-0.1	0.1	4.2	2.1	1.8
Latin America and the Caribbean	-6.9	6.8	2.4	2.6	-0.6	0.1	3.7	1.8	2.6
Brazil	-3.9	4.7	0.3	1.6	-1.2	-0.4	0.6	1.5	1.4
Mexico	-8.2	5.3	2.8	2.7	-1.2	0.5	2.9	3.4	1.9
Middle East and Central Asia	-2.8	4.2	4.3	3.0	0.2	-0.2	...	...	...
Saudi Arabia	-4.1	2.9	4.8	2.8	0.0	0.0	5.2	5.3	2.8
Sub-Saharan Africa	-1.7	4.0	3.7	4.0	-0.1	-0.1	...	...	...
Nigeria	-1.8	3.0	2.7	2.7	0.0	0.1	2.4	2.1	2.3
South Africa	-6.4	4.6	1.9	1.4	-0.3	0.0	1.3	2.6	0.9
Memorandum									
World Growth Based on Market Exchange Rates	-3.5	5.6	4.2	3.4	-0.5	0.3	4.2	3.9	2.8
European Union	-5.9	5.2	4.0	2.8	-0.4	0.5	4.9	3.5	1.9
Middle East and North Africa	-3.2	4.1	4.4	3.4	0.3	-0.1	...	...	...
Emerging Market and Middle-Income Economies	-2.2	6.8	4.8	4.6	-0.3	0.0	4.0	4.3	4.8
Low-Income Developing Countries	0.1	3.1	5.3	5.5	0.0	0.0	...	...	...
World Trade Volume (goods and services) 6/	**-8.2**	**9.3**	**6.0**	**4.9**	**-0.7**	**0.4**	...	...	...
Advanced Economies	-9.0	8.3	6.2	4.6	-0.7	0.6	...	...	...
Emerging Market and Developing Economies	-6.7	11.1	5.7	5.4	-0.7	0.0	...	...	...
Commodity Prices (US dollars)									
Oil 7/	-32.7	67.3	11.9	-7.8	13.7	-2.8	79.2	-4.7	-6.8
Nonfuel (average based on world commodity import weights)	6.7	26.7	3.1	-1.9	4.0	-0.4	17.2	1.5	-1.6
Consumer Prices									
Advanced Economies 8/	0.7	3.1	3.9	2.1	1.6	0.2	4.8	2.8	2.0
Emerging Market and Developing Economies 9/	5.1	5.7	5.9	4.7	1.0	0.4	5.9	5.1	4.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي (تحديث) صندوق النقد الدولي 2022

- تشير توقعات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي إلى انخفاض معدل نمو الناتج العالمي في عامي 2022 و2023 مقارنة بعام 2021.
- تجدر الإشارة إلى تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الصيني وما سينتج عنه من توترات في سلاسل الامداد العالمية وزيادة معدلات التضخم.
- من أهم الحلول التي اشار إليها التقرير هي تكوين التكتلات الاقتصادية التي تدعم بعضها البعض.
- ومن هنا لابد على الدول العربية من زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل فيما بينها لتقليل المخاطر الاقتصادية المتوقعة.

تأثير المستجدات العالمية على الاقتصاد العربي

- يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي إلى تحسن اوضاع الدول العربية في النصف الثاني من عام 2021 وانها تعافت بشكل جيد خلال هذه الفترة، ولكنها ما زالت مهددة بانخفاض في معدلات النمو نتيجة للآثار الاقتصادية العالمية والمخاطر السياسية الموجودة بالمنطقة.
- ومن المتوقع ان تستفيد البلدان المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من التغيرات العالمية وارتفاع اسعار الطاقة مما سيحدث انتعاشا لتلك الدول.
- وعلى النقيض هناك مخاطر كبيرة تواجه الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي، والتي لابد ان تسعي بشكل أكبر لعمل تغيرات هيكلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والسعي لتنوع مصادره وتبني التكنولوجيا الحديثة كمهرب من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو.

	2019	2020	تقديرات 2021 ج	تنبؤات 2022 د	تنبؤات 2023 د
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010–2019)					
الجزائر	1.0	5.1-	4.1	2.0	1.5
البحرين	2.1	5.1-	3.5	3.2	2.9
جيبوتي	7.8	0.5	5.1	4.3	5.5
مصر أ	5.6	3.6	3.3	5.5	5.5
إيران أ	6.8-	3.4	3.1	2.4	2.2
العراق	6.0	15.7-	2.6	7.3	6.3
الأردن	2.0	1.6-	2.2	2.3	2.3
الكويت	0.6-	8.9-	2.0	5.3	3.0
لبنان	6.7-	21.4-	10.5-	..	..
ليبيا ب	2.5	31.3-	78.2	..	..
المغرب	2.6	6.3-	5.3	3.2	3.5
عُمان	0.8-	2.8-	3.0	3.4	4.1
قطر	0.8	3.6-	3.0	4.8	4.9
السعودية	0.3	4.1-	2.4	4.9	2.3
تونس	1.5	9.2-	2.9	3.5	3.3
الإمارات	3.4	6.1-	2.7	4.6	2.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4	11.3-	6.0	3.4	3.4

المصدر: البنك الدولي.

2. الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بات تطوير آليات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الآونه الاخيرة من أهم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، كما ظهر مصطلح "الذكاء التكيفي" مؤخرًا، والذي يشير إلى تمكين الشركات من انجاز الأعمال التجارية من خلال تحليل البيانات وربطها بعلم القرار والتكنولوجيا وقد خُصص لذلك العديد من الاستراتيجيات والاستثمارات، ذلك بالاضافة الى اهتمام المؤسسات الدولية سواء على الصعيد البحثي او التمويلي، وذلك نظراً لدور تقنيات التكنولوجيا المتزايده في:

- دفع النمو الاقتصادي
- تحسين القدرات التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات
- تحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق داخليًا وخارجيًا
- تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ذلك في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في خلال وفيما بعد الجائحة.

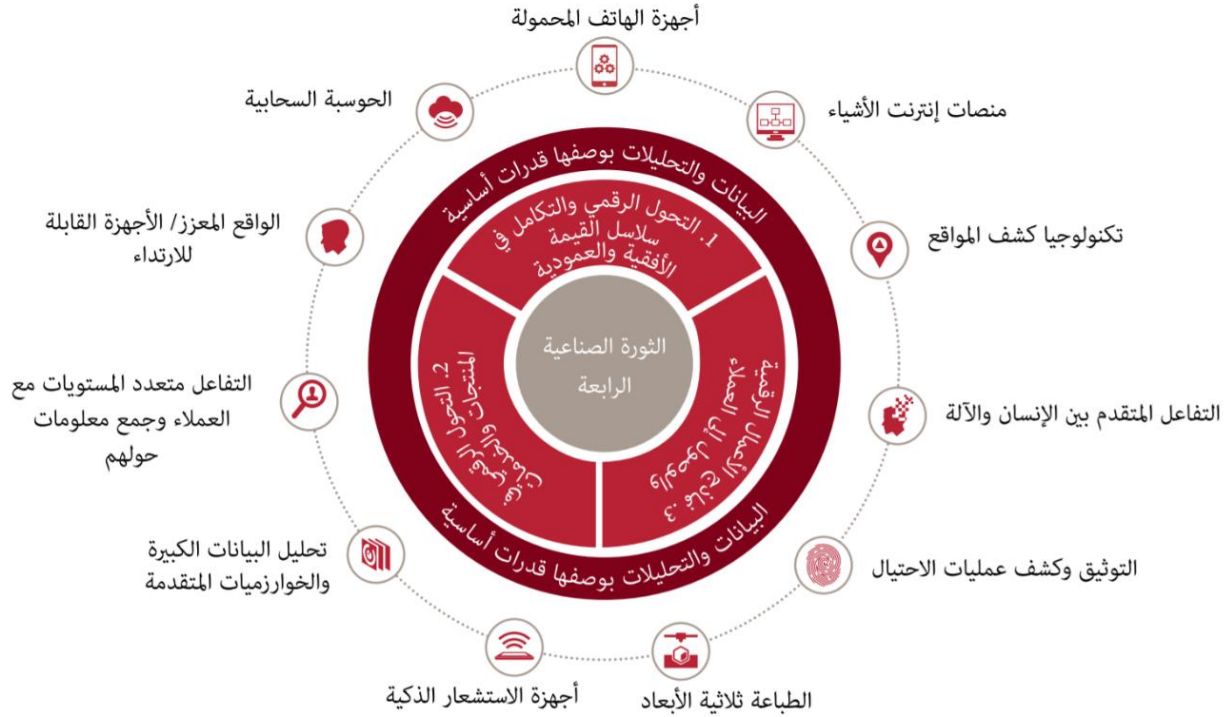

وفيما يتعلق بالإنتاجية على مستوى العالم

فمن المتوقع أن تشهد السنوات الخمس إلى السبع القادمة زيادة مستويات الإنتاج العالمية بحوالي 15.7 تريليون دولار في عام 2030، مما سيزيد مستويات الإنتاج العالمي بنسبة 14% عن المستوى القياسي الحالي - أو 1.2. % نمو سنوي- بما يجعل اتجاه الرقمنه من أهم الفرص الاستثمارية في مجتمع بيئة الأعمال في الفترة المقبلة.

المكاسب الاقتصادية المتوقعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي

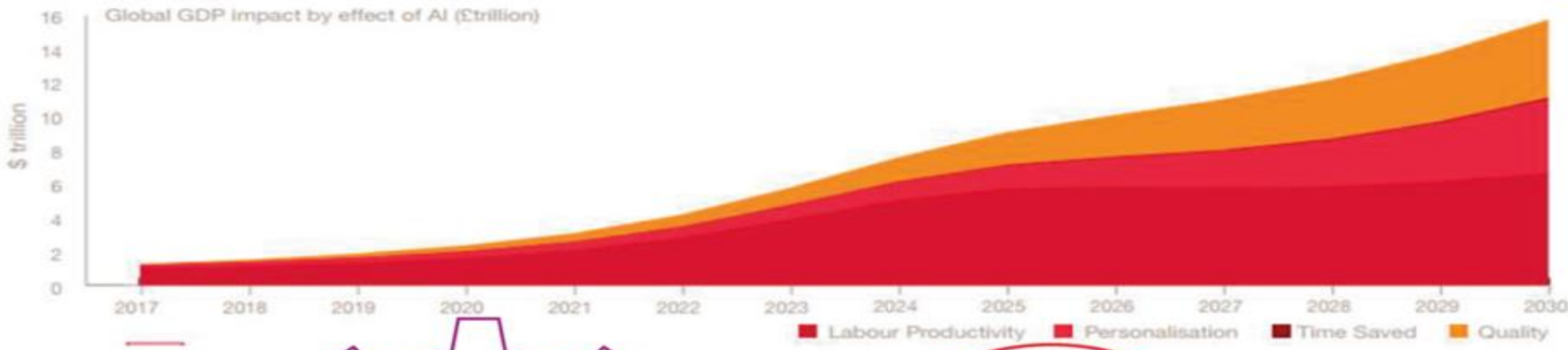

يتوقع تحسن إنتاجية العمالة لتسهم بنحو 55 في المائة من الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالاستفادة من انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال الفترة (2030 - 2017)

ترتفع نسبة المساهمة في الناتج مع مرور الوقت مع انتشار مستويات الاستخدام وتحسن تجربة العملاء بشكل تدريجي بما يساعد على زيادة الطلب.

من المتوقع أن يساهم الاستهلاك بحوالي 58 في المائة من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030.

فيما يتعلق بفرص العمل بسبب رقمنة الوظائف، توقعت الدراسات أن استخدام التقنيات الجديدة سيؤدي إلى:

- خلق حوالي 97 مليون فرصة عمل جديدة في المؤسسات المتوسطة والكبيرة على مدى السنوات الخمس المقبلة التي تغطي 15 قطاعا اقتصاديا.
- من المؤكد أن تكون الوظائف الجديدة وظائف تتطلب مهارات عالية بما فيه مهارات التفكير التحليلي
- ولكن من ناحية أخرى، من المتوقع فقدان 85 مليون وظيفة نمطية ومنخفضة المهارة.
- 50% من العاملين الجدد المستقطبين في مجالات الذكاء الاصطناعي هم من صناعات جديدة.

مما سبق، يتضح أن التأثير الكلي قد يكون لصالح المزيد من خلق فرص العمل، ولكن هذا يرتبط إلى حد كبير بقدرة البلدان على استعادة القوة العاملة المتاحة لاستيعاب ما يسمى بـ "تمحور الوظائف"

This Photo by Unknown Author is licensed under CC BY

على مستوى الدول العربية، هناك تجارب متنوعة في دفع عجلة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الإمارات

- حصلت الإمارات على لقب أفضل دولة إقليمية في تصنيف الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2020، فضلاً عن استعدادها للاستثمار الأمثل في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
- تضع الامارات العربية المتحدة نفسها في طليعة الثورة الصناعية الرابعة من خلال استثمارتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الدولة ممثلة في وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد لتنفيذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى استخدام هذه التقنيات لضمان جودة وفعالية الخدمات الحكومية، بل والاعتماد عليها كليًا في توفيرالخدمات الحكومية بنسبة 100%، مما يساعد على توفير حوالي 50% من تكلفة تقديم تلك الخدمات.
- قامت الدولة بتدشين منصة CodeHub والتي تتضمن 24 مشروعا في مجال الذكاء الاصطناعي ذلك لتسريع عملية التحول الرقمي بشكل كامل.

السعودية

- في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، تتجه الدوله بكل خطى ثابتة نحو اتمتة الخدمات، ذلك من خلال سلسلة من البرامج والمبادرات آخرها:
  - الإعلان عن مشروع "نيوم" وهو مشروع لأكبر مدينة ذكية مبنية على أساس الطاقة النظيفة في العالم.
  - ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع 500 مليار دولار وسيشمل تسعة مجالات استثمارية مخصصة للطاقة والمياه والنقل والتكنولوجيا الحيوية والغذاء والتكنولوجيا والعلوم الرقمية والتصنيع المتقدم والإعلام والإنتاج ووسائل الإعلام والترفيه والحياة.
  - في إطار هذا المشروع، ستُبذل الجهود لتطوير حلول التنقل الذكي وآليات القيادة الذاتية لخدمة الحجاج بالحرم المكي الشريف وتوفير السيارات والطائرات ذاتية القيادة.

ولكن لابد من مراعاة الأثر السلبي على سوق العمل حيث انه على سبيل المثال، هناك أكثر من 1.4 مليون سائق خاص ومئات الآلاف من سائقي سيارات الأجرة العامة ، ومعظمهم سيكونون زائدين عن الحاجة بمجرد أتاحة السيارات ذاتية القيادة.

البحرين

احتلت البحرين المركز الثالث عربيًا والـ 43 عالميًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي 2020 نتاج جهود الدولة بصدد هذا الشأن حيث:

- وقع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي مذكرة تفاهم لإطلاق مبادرة مشتركة هي الأولى من نوعها لبناء مركز بيانات إقليمي جديد في مملكة البحرين، حيث تهدف الاتفاقية، الموقعة في 1 سبتمبر 2021، إلى إطلاق مركز بيانات يركز على تأمين وتعزيز أمن البيانات ومبادرات التحول الرقمي في الدول العربية جميعًا.
- وبحلول نهاية عام 2020، باتت حكومة البحرين توفر حوالي 504 خدمة إلكترونية: 391 خدمة عبر البوابة الوطنية، و16 عبر منصات الخدمة الذاتية الإلكترونية، و97 عبر تطبيقات الهواتف الذكية.
- كما ساعدت الخدمات الإلكترونية الحكومة على خفض التكاليف التشغيلية بنسبة 82%، مما أتاح للمستخدمين إكمال معاملاتهم عبر الإنترنت بنسبة 76% أسرع وأكثر كفاءة بنسبة 69% من الطرق التقليدية، وكل ذلك دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمة.
- في عام 2020، تمت إعادة هندسة 82 خدمة إلكترونية تغطي 6 قطاعات و15 جهة حكومية لتصبح أكثر تقدمًا وكفاءة.

عموما، شهد العالم العربي تطوراً سريعاً وملحوظاً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية، حيث على مستوى الدول العربية، وفقًا لمؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي 2020، حلت الامارات العربية المتحدة المركز 16 عالميًا، والسعودية في المركز 38، والبحرين 43، وعمان 48، والكويت 54، ومصر 56، وتونس 69، والأردن 79.

ولكن تظل التقنيات الرقمية متواضعة في معظم بلدان المنطقة حيث تعاني المنطقة من فجوة رقمية ترتكز على ثلاث ثغرات أساسية:

1. ضعف البنية التحتية لشبكات الرقمنة التي تدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. عدم مرونة البيئة التشريعية حيث يتعين على معظم الدول العربية تحديث تشريعاتها.
3. انتشار الأمية، خاصة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض، حيث يعتبر نقص المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم العوامل المساهمة في توسيع الفجوة.

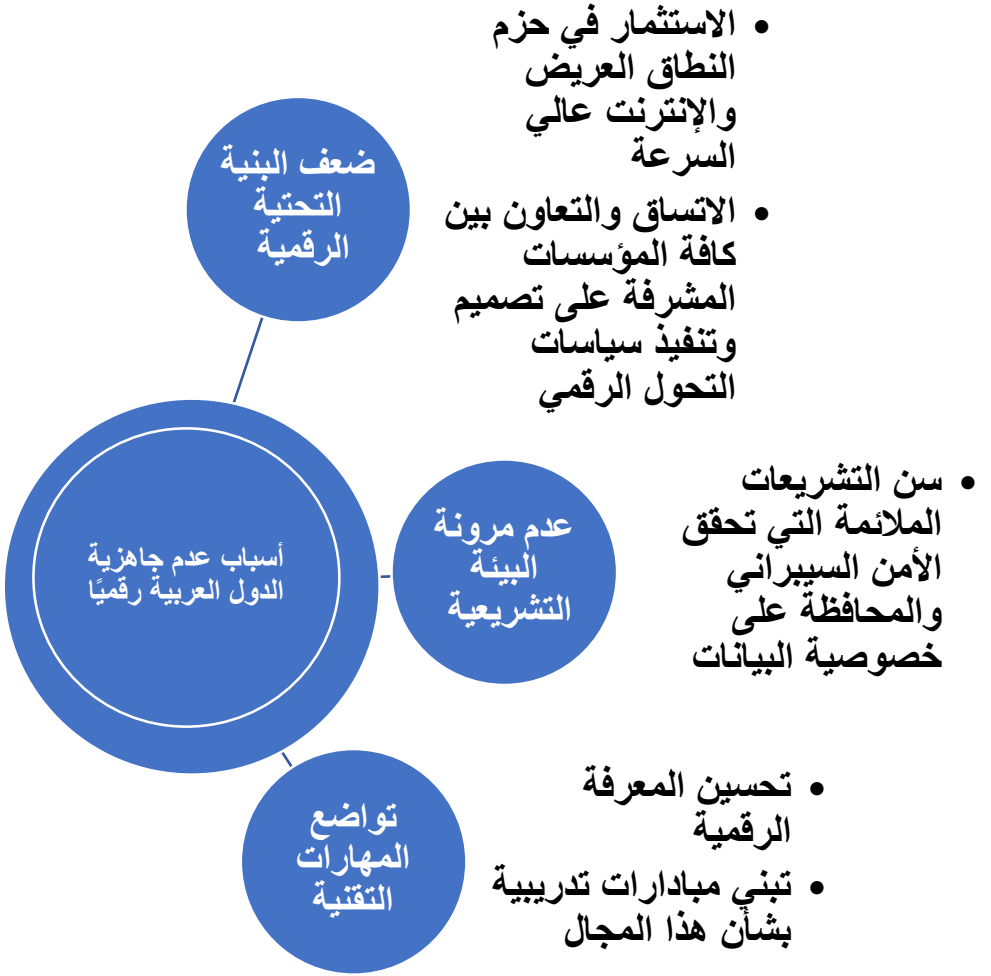

3. العولمة الاستهلاكية والإنتاجية والتوازن بين سلاسل الإنتاج المحلية والإقليمية والعالمية

Figure: World trade to continue recovering during 2021

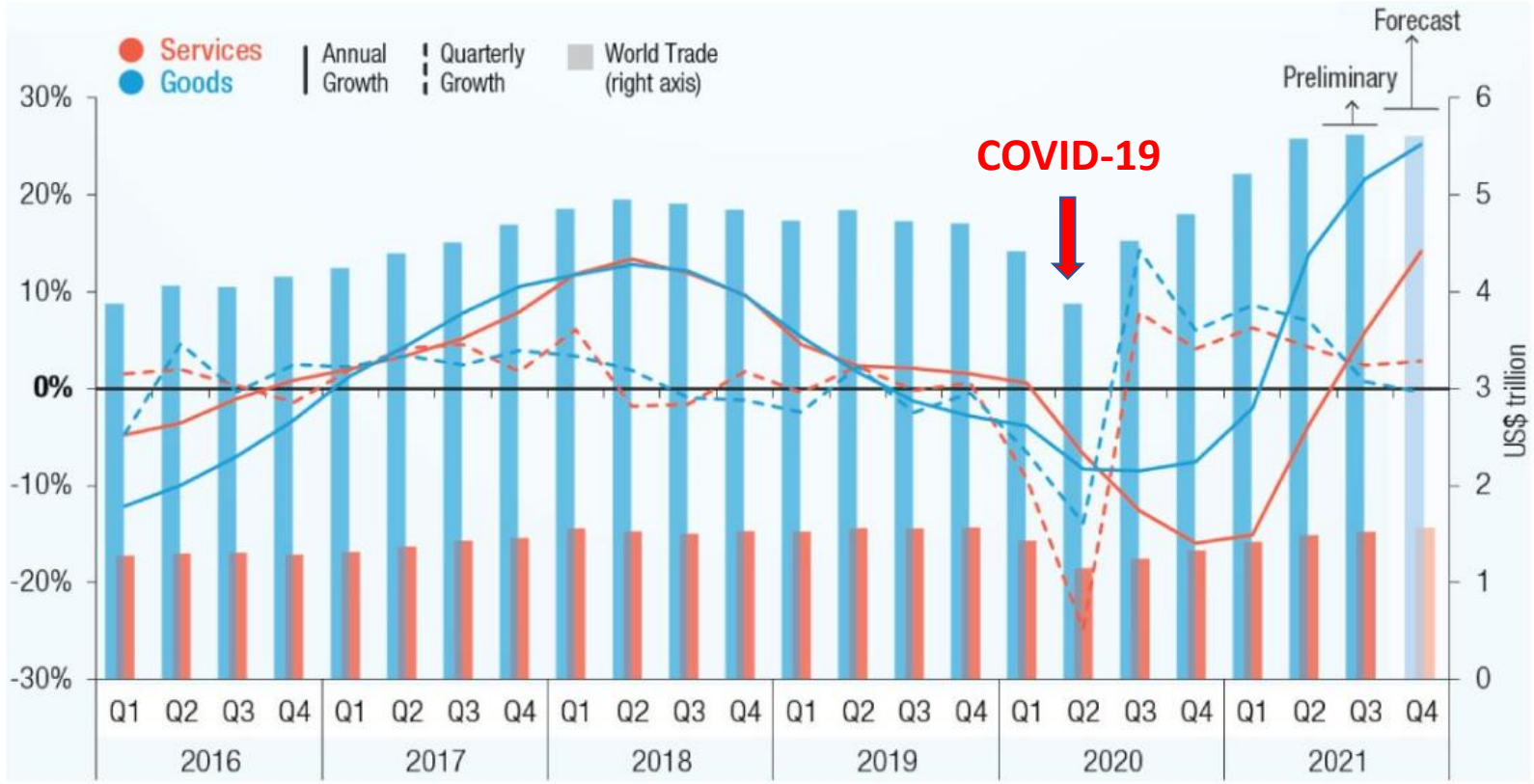

Source: UNCTAD calculations based on national statistics.

شهد العالم في السنين الماضية انتعاش حركة العولمة الاستهلاكية حيث اصبح العالم قرية صغيرة واصبح لدي المستهلك الفرصة للحصول على اي سلعة مهما كان بُعد المسافة عن الدولة المنتجه للسلع، وفي ظل التحول التكنولوجي وانتشار الانترنت ارتفعت معدلات العولمة الاستهلاكية بين دول العالم وتشابهت الثقافات والعادات الاستهلاكية، فتشير جميع التقارير العالمية ومنها تقرير الأونكتاد حيث يشير التقرير لارتفاع معدلات التجارة العالمية سواء في السلع او الخدمات ومن المتوقع استمرار ذلك في السنين القادمة.

والجدير بالذكر انه في ظل جائحة كورونا التي ظهرت في اواخر عام 2019 والتي أثرت سلباً بشكل كبير على معدلات التجارة العالمية والتي انخفضت بسبب اغلاق بعض الدول حدودها في محاولة للسيطرة على معدلات الاصابات الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد.

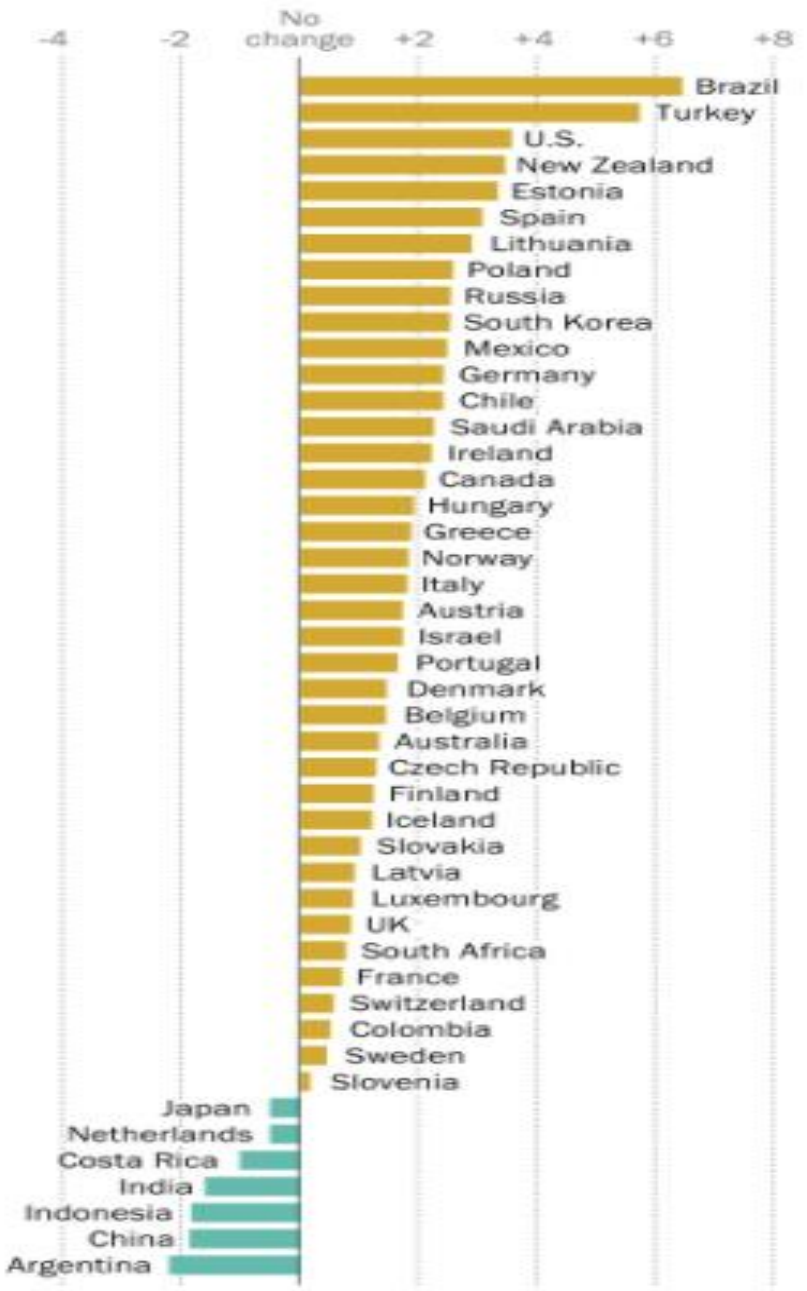

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2021-2019

- في ظل تدهور الاحوال التجارية الناتجة عن إعاقة نقل البضائع بسبب تفشي الجائحة، ارتفعت معدلات التضخم في كثير من الدول نتيجة لنقص كبير في السلع وإعاقة سلاسل التوريد العالمية كما هو مشار إليه في الرسم البياني التالي، مما استدعى مطالبة بإعادة التوازن بين سلاسل الانتاج العالمية وسلاسل الانتاج المحلي بحيث تتمكن الدول من المشاركة في الانتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم.
- تعتبر العولمة الانتاجية هي عولمة الاسواق وسلاسل الإمداد بحيث تتطلب مشاركة الدول بجزء ما في مراحل الإنتاج والمشاركة في سلاسل التوريد وعدم اقتصار الدول على الاستهلاك للسلع المصنعة في مراكز التصنيع عالميا مثل دول شرق آسيا والدول الأوروبية.
- تتطلب العولمة الإنتاجية تكوين ومساعدة الشركات الأكثر قدرة على تجزئة عملياتها دوليًا، وتحديد موقع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في البلد حيث يمكن القيام بذلك بأقل تكلفة،
- لنقل الأفكار للمنتجات الجديدة والطرق الجديدة لصنع المنتجات في جميع أنحاء العالم، لا بد من تبني صناعات بداخل الدول والمشاركة في عمليات التصنيع من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو كبيرة.

الوضع العربي:

- تشير التقارير الصادرة مؤخراً إلى نقص معدلات النمو الاقتصادي عربياً والجدير بالذكر أن نسبة الانفتاح التجاري في المنطقة العربية تبلغ 87%[1]، ولكن النصيب الأكبر من هذه النسبة يتمثل في المنتجات البترولية والتي تمثل حوالي 45% من إجمالي الصادرات العربية مقارنة بالمتوسط العالمي للصادرات البترولية والذي يبلغ 12% كما أن الواردات العربية من السلع الغائية هى أعلي من المتوسط العالمي بـ 5%[2]. ويمثل نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجمالي حجم التجارة العالمي 4.8% في عام 2017[3].
- ومن هنا يستدعي الوضع التكامل التجاري والربط العربي وتكوين تكتل صناعي يساهم في سلاسل الإمداد العالمية ويدعم النمو الاقتصادي العربي.

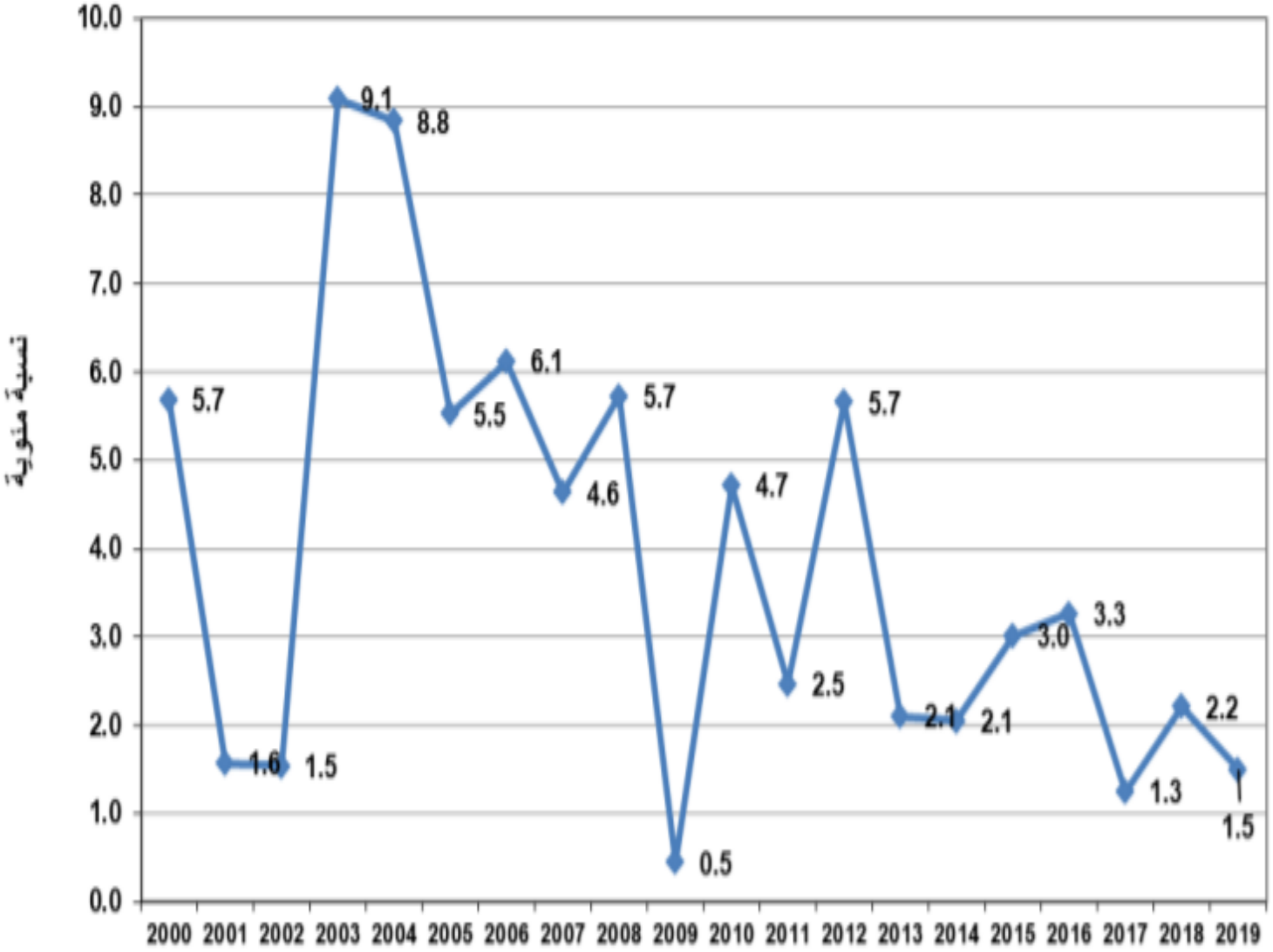

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 - صندوق النقد العربي

- يوضح التقرير الاقتصادي العربي لعام 2020 الصادر من قبل صندوق النقد العربي أن هيكل الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بصورة رئيسية على القطاعات الخدمية بنسبة 51.2% في عام 2019، يليه قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 25%، بينما بلغ قطاع الصناعات التحويلية اقل من 10.3% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يصل إلى 16.6% في عام 2019.
- من الضروري التكامل العربي في عمليات التصنيع وخاصة الصناعات التحويلية مع التركيز على نسبة القيمة المضافة لكل دولة عربية، ومن أهم الصناعات التي تستوجب التكامل هي صناعة الأسمنت، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الدواء، وصناعة الأسمدة، وصناعة السكر، وصناعة النسيج والملابس الجاهزة، وصناعة البتروكيماويات والايثيلين.

ومن شأن ذلك المساهمة في تحول الاقتصادات العربية من العولمة الاستهلاكية إلى العولمة الإنتاجية وتعزيز بناء سلاسل قيمة إقليمية والمشاركة فى سلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*		
	2010	2017	2018	2019	2015 - 2010	2018 - 2017	2019 - 2018
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	**57.1**	**46.8**	**50.5**	**48.8**	**-0.8**	**16.5**	**0.2**
الزراعة	6.2	5.5	4.6	4.8	2.5	-10.7	5.7
الصناعات الاستخراجية	33.9	22.0	27.0	25.0	-5.8	32.7	-6.1
الصناعات التحويلية	9.6	10.4	10.4	10.3	5.4	8.5	0.8
باقي قطاعات الإنتاج	7.4	8.9	8.5	8.8	6.4	2.6	3.8
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	**42.1**	**52.1**	**49.5**	**51.2**	**7.6**	**1.3**	**4.7**
الخدمات الحكومية	10.5	13.1	12.9	13.2	8.3	6.3	4.3
صافي الضرائب غير المباشرة	**0.8**	**1.2**	**1.0**	**1.2**	**9.7**	**-8.4**	**14.9**
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.1**	**7.9**	**1.5**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 - صندوق النقد العربي

4. الابقاء على الانتعاش الذى بدأت ملامحه في عام 2021

- وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في العالمي أكتوبر 2021، توقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 5.9% في عام 2022، وتراجع معدل النمـــو العام المقبل ليسجل نحو 4.9%[1].
- وصل معدل النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 ما يعادل 2.8% طبقا لتقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2021، ويشير التقرير ايضاً إلى أن التعافي في الاقتصادات العربية سيكون أقل من مثيلاته وسيكون بمتوسط نسبة تبلغ 3.5%[2].
- كما أوضح التقرير أنه يجب على الدول العربية الاستمرار في وضع السياسات والتدابير التحفيزية لتنشيط جانب الطلب الكلي، وتكون وفقا لخطة مدروسة وبصورة مؤقتة وذلك لتخفيف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من حجم فقدان الوظائف الناتج عن الجائحة، مع الحفاظ على مبادئ استدامة الأوضاع المالية العامة، وأن تركز هذه السياسات على دعم القطاعات الأكثر ديناميكية.

- من أهم عوامل الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة هو زيادة معدلات التجارة العربية البينية وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية.
- حيث أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي في عام 2021 أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول الأعلى في معدل النمو المتوقع وذلك لكونها دول نفطية ولارتفاع معدلات التحارة البينية.

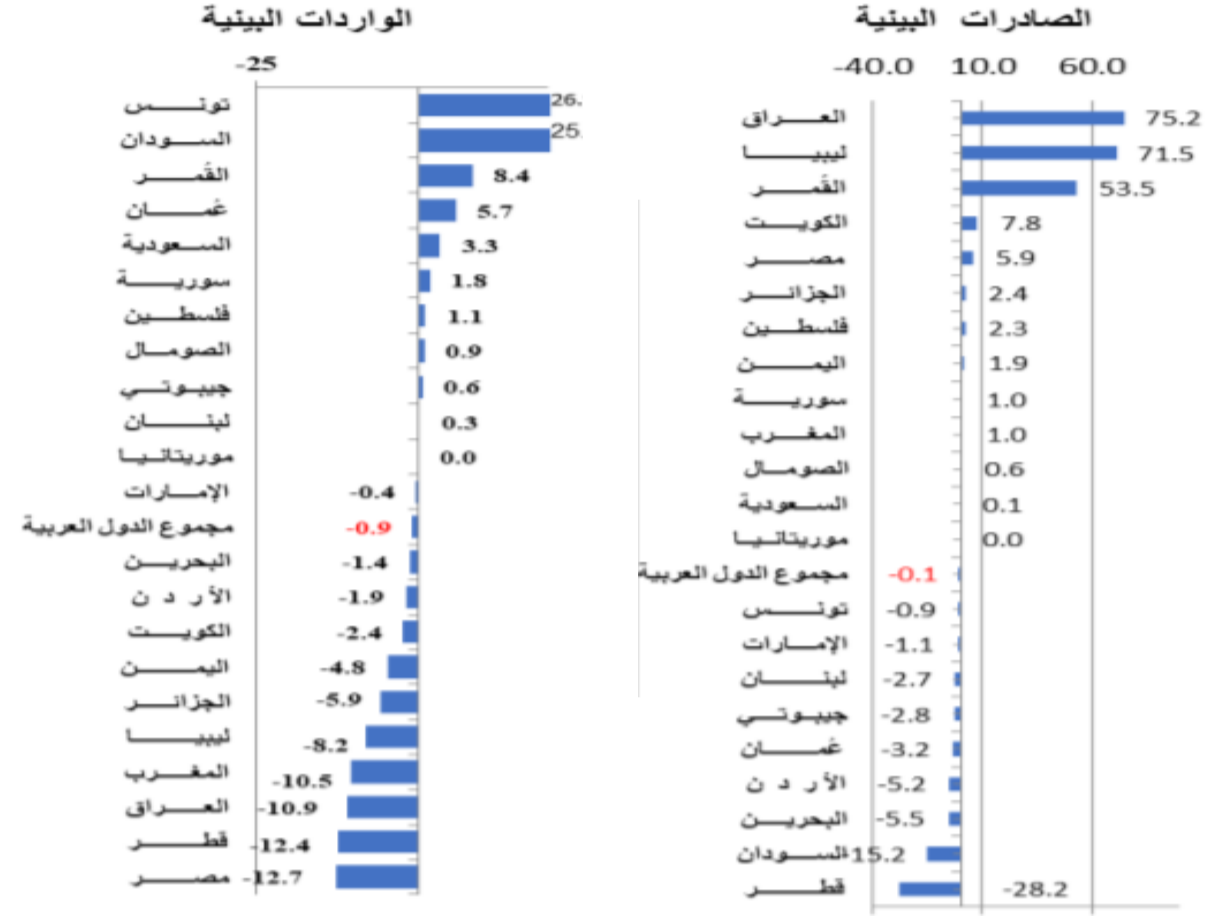

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021 - صندوق النقد العربي

	معدل النمو بالأسعار الثابتة									
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021	*2022
السعودية	2.7	3.6	4.1	1.7	-0.7	2.7	0.3	-4.1	2.6	7.5
الامارات	5.1	4.3	5.1	3.1	2.4	1.2	1.7	-5.9	2.1	4.2
قطـــر	3.4	4.0	3.6	2.2	1.6	1.4	-0.2	-3.6	2.9	3.6
الكويت	1.1	0.5	0.6	2.9	-4.7	2.4	-0.6	-8.90	2.7	3.7
عُمـــان	3.9	2.9	5.7	2.0	-0.8	2.4	-0.8	-6.4	2.5	3.0
البحرين	5.4	4.4	2.9	3.2	4.1	2.3	2.1	-5.1	3.1	3.1
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**-5.3**	**-10.3**	**-0.8**	**4.6**	**4.6**	**2.0**	**2.8**	**-5.40**	**2.5**	**5.5**
الجـزائر	2.8	3.8	3.7	3.2	3.0	7.0	0.8	-6	4.5	2.9
العـراق	7.6	2.3	2.6	13.8	-1.8	2.6	6.0	-15.70	3.6	8.0
اليـمن	4.8	-0.2	-32.7	-17.9	-11.6	-3.6	2.1	-5.00	-1.6	1.2
ليبيـــا	-52.0	-74.4	-11.7	-8.4	55.0	7.4	9.9	-59.70	196	23
الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون[1]	**4.4**	**3.0**	**0.5**	**6.0**	**-0.9**	**1.5**	**2.3**	**-10.6**	**3.7**	**5.2**
الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط[1]	**3.3**	**3.2**	**3.0**	**2.9**	**-0.4**	**1.7**	**0.9**	**-6.2**	**2.8**	**5.5**
مصـــر	2.1	2.2	4.4	4.4	4.2	5.3	5.6	2.5	3.3	5.4
المغرب	4.5	2.7	4.5	1.1	4.2	3.1	2.6	-6.3	6.2	3.0
السودان	4.4	3.6	4.9	4.8	4.7	-4.3	-2.5	-3.6	1.7	2.8
تونـس	2.1	2.7	1.0	1.1	2.2	2.5	1.4	-9.2	3.9	3.0
لبنـــان	2.7	2.0	0.2	1.7	0.6	1.9	-6.7	-25	-11	9.2
فلسطين	2.2	0.2	3.4	4.7	3.1	0.9	1.0	-11.5	4.4	3.0
الأردن	2.4	3.4	2.6	2.1	2.1	1.9	2.0	-1.6	2	2.7
موريتانيا	6.4	5.6	3.1	1.5	3.5	2.9	5.9	-2.20	2.4	3.6
جيبوتي	6.0	6.0	6.5	6.7	4.1	4.3	7.5	-1.00	5.0	5.5
القمـــر	3.5	2.1	1.0	2.2	2.7	2.7	1.9	-0.40	1.6	3.0
الدول العربية المستوردة للنفط	**3.1**	**2.6**	**3.8**	**3.2**	**3.7**	**2.9**	**2.6**	**-2.8**	**2.5**	**4.6**
إجمالي الدول العربية [2]	**3.3**	**2.5**	**3.2**	**3.0**	**0.5**	**2.1**	**1.4**	**-5.2**	**2.7**	**5.2**

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021 - صندوق النقد العربي

5. التحرير التجاري والتعاون عبر الحدود ودعم التجارة العربية البينية

- من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التبادل التجاري العربي البيني والوصول بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى المستوى المرجو وتحقيق الاتحاد الجمركي العربي الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر القمة العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009لابد من العمل على عدة محاور:
  - تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة العربية البينية.
  - تفعيل آلية ملزمة للدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتفعيل وتحقيق دور المنطقة التجارية العربية.
  - وضع آلية واعتمادها من أجل المعالجات التجارية ووضع قواعد التعاملات وفض النزاعات التجارية.
  - وضع قواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكارات في الدول العربية.
  - توقيع اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت "بين الدول العربية.
  - تحرير التجارة الخدمية بين الدول العربية.
  - إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.
  - تفعيل الاتفاقيات العربية الأخرى مثل اتفاقية اغادير واتفاقية الكوميسا والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

6. التحول الهيكلي وتبني انظمة اقتصادية أكثر استدامة

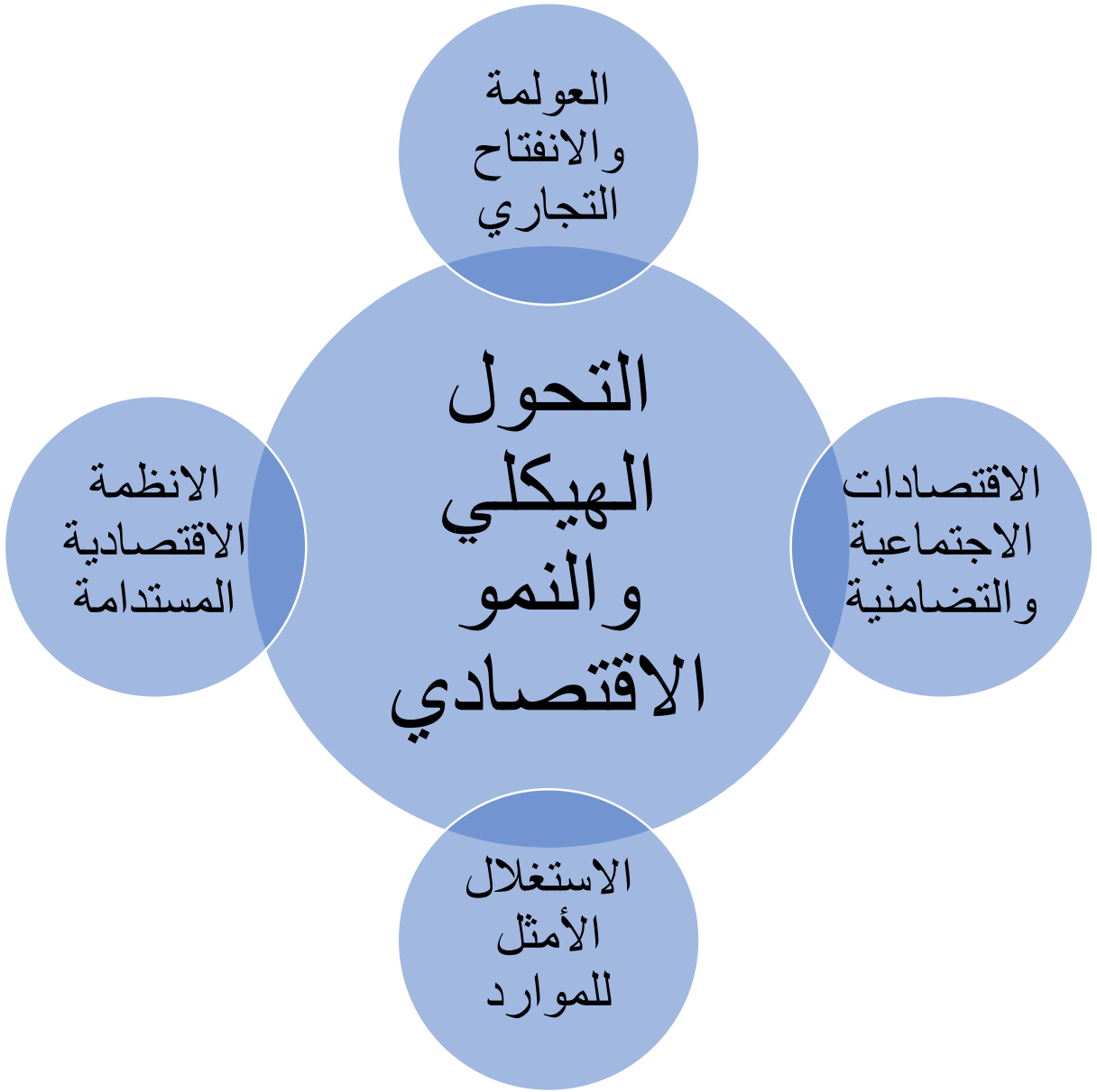

التحول الهيكلي يعد من الاحتياجات الضرورية لمساعدة الاقتصادات العربية في تحقيق تنمية شاملة وأكثر مرونة، ويقوم التحول الهيكلي على العديد من العوامل مثل:

1. العولمة والانفتاح التجاري وزيادة معدلات التجارة العربية البينية وزيادة معدلات المشاركة العربية في سلاسل الانتاج والتوريد العالمية.
2. تبني الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية التي تركز على النمو الشمولي ورفع مستويات المعيشة لكل فئات المجتمع مما يزيد معدلات الاستقرار ورفع الانتاجية.
3. تبني الأنظمة الاقتصادية المستدامة وعلى رأسها الاقتصاد الأخضر.
4. استغلال الموارد المتاحة من موارد بشرية وموارد طبيعية بكفاءة وتعظيم العائد منها.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد قائم على تبني عمليات تنمية اقتصادية تستغل جميع الموارد البشرية المتاحة وتشمل جميع فئات المجتمع خاصة الفئات الهشة منه، ويسمي بالاقتصاد الشمولي، ويساهم هذا النموذج في تقليل معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية مما ينعكس على استقرار الاوضاع السياسية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- تنبي انظمة اقتصادية أكثر استدامة مثل الاقتصاد الأخضر وهو يقوم على عدة ابعاد:
- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة.
- يحد من التدهور البيئي ويستغل الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل.
- ويعد الاقتصاد الأخضر من الانظمة المستدامة والتي تبنتها العديد من الدول العربية من خلال مبادرات ومشاريع قومية كبيرة وتسهيلات للقطاع الخاص المهتم به وعلى رأس الدول العربية المهتمة الأمارات وتونس ولبنان وقطر والمغرب ومصر وعمان والأردن والسودان. وفيما يلي عرض بأهم الخطوات المتخذة في الدول العربية:

الدولة	الطاقة الشمسية	استراتيجيات	الاستثمار	التشريعات	الإنتاج النظيف	الرياح	الطاقة المائية
الامارات	انشاء مدينة خالية من انبعاثات الكربون	للطاقة النظيفة	انشاء صندوق للاستثمار في المشاريع الخضراء				
تونس	تطوير قطاع الطاقة المتجددة في مجال الطاقة الشمسية	اعلان استراتيجية وطنية تعنى بالاقتصاد الاخضر	توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية تهدف إلى دعم الاستثمار ومبادرة خاصة للشباب	وضع أطر قانونية وحوافز للمبادرات البيئة الجديدة	إطلاق مشروع الإنتاج النظيف		
لبنان		انشاء مبادرة وطنية لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة	توقيع عقد منحة مع الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع الصغيرة في مجال الطاقة.		منح قروض بفائدة متدنية لدعم المشاريع الإنتاجية الصديقة للبيئة.		
قطر	إعادة تأهيل مشروع استخلاص واستخدام غاز حقل الشاهين النفطي	وضع آليات جديدة لتمويل التكنولوجيا الخضراء وتطوير مشاريع نموذجية.					
المغرب	انشاء العديد من المحطات التي تعمل بالطاقة النظيفة	تأهيل العديد من المحطات التي تعمل بالغاز والديزل					
مصر	تم تأسيس محطات شمسية حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية وتسخين المياه				تم تأسيس مركز للاختبارات واصدار شهادات الصلاحية للأنظمة والمعدات المستخدمة في مجال الطاقة.	تم انشاء مزارع رياح بالزعفرانة، كما تم تأسيس مركز في الغردقة خاص بطاقة الرياح	العديد من المحطات والسدود في أسوان والسد العالي وينبع حمادي
سلطنة عمان	مشروع مرآة التوليد البخار بالطاقة الشمسية في المدارس.	تأسيس مكتب مساندة للاقتصاد الأخضر انشاء جائزة لتشجيع على غرس ثقافة بيئية			مخيم الصفاة السياحي مشروع صديق للبيئة يعمل بالطاقة الشمسية	مشروع محطة طفار لطاقة الرياح	
الأردن	تخطيط لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية						
السودان	قامت بتنفيذ عدة مشروعات في إطار دراسة المتغيرات المناخية			قامت بسن تشريعات متعددة منها : قانون الكهرباء ، قانون مصائد الأسماك ، قانون حماية البيئة، قانون الغابات.			

المصدر: unescwa 2021

7. دور السياسات الضريبية المناسبة في دعم الاقتصادات العربية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسات المالية المستخدمة من أجل الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدولة، والجدير بالذكر أن نسبة الأيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10% في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ 15% وفقا لبيانات البنك الدولي.

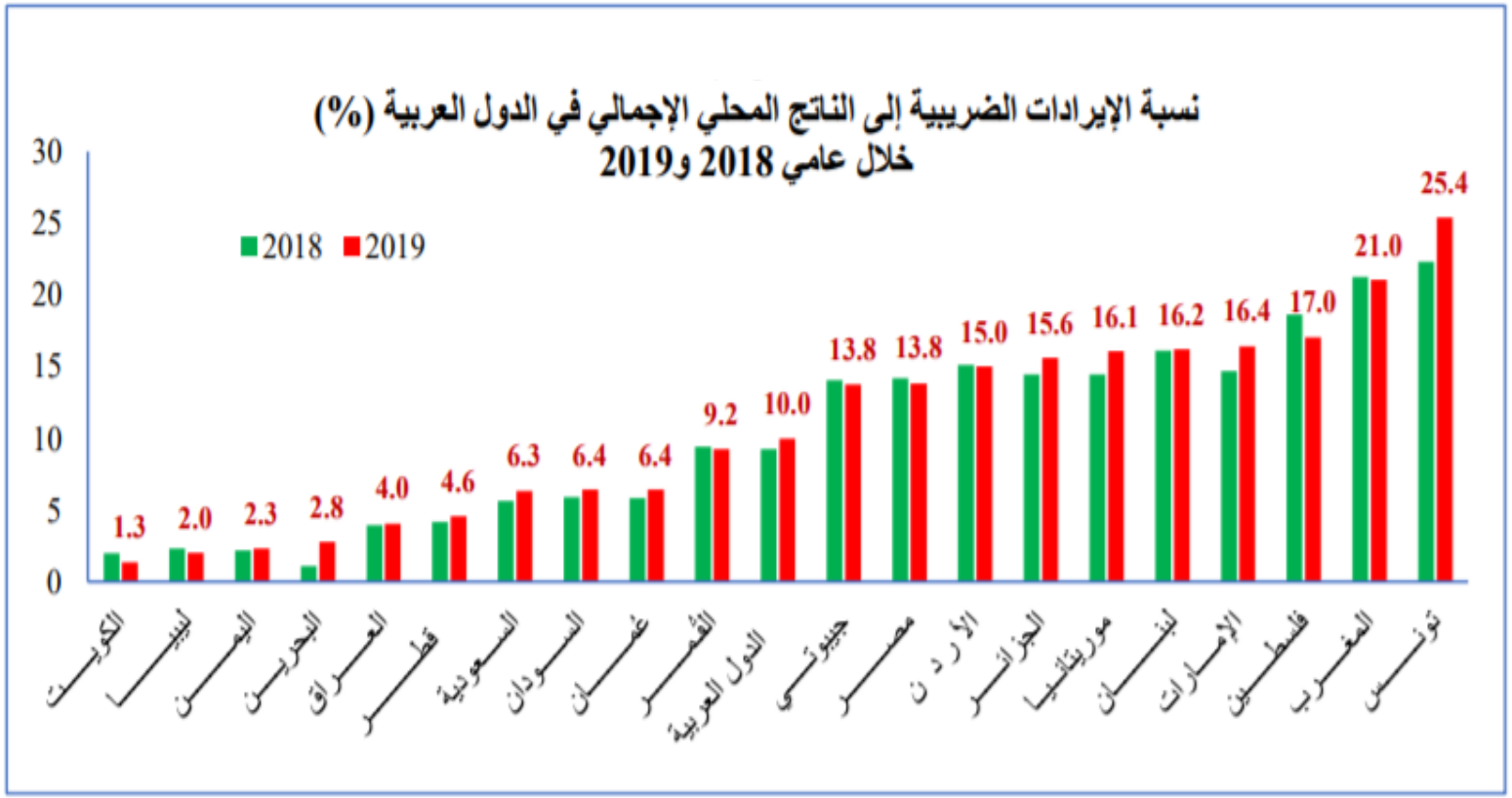

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.

ويوجد تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة 8.9% في الدول العربية النفطية بينما بلغت النسبة 23% في الدول العربية الغير نفطية.

وتعتبر كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية متواضعة خاصة في الدول النفطية حيث بلغت بها نسبة التحصيل 41% بينما بلغت نسبة التحصيل في الدول غير النفطية 65% مما يشكل متوسط على مستوى الدول العربية يبلغ 54%.

- تعد الضرائب من أهم أدوات السياسات المالية المستخدمة من أجل الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدولة، والجدير بالذكر أن نسبة الأيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10% في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ 15% وفقا لبيانات البنك الدولي.
- يوجد تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 8.9% في الدول العربية النفطية بينما بلغت النسبة 23% في الدول العربية غير نفطية، بالإضافة لذلك تعاني الدول العربية من انخفاض الكفاءة التقنية وتدهور النظم الضريبية[1].

تقديرات متوسط كفاءة النظم الضريبية في الدول العربية

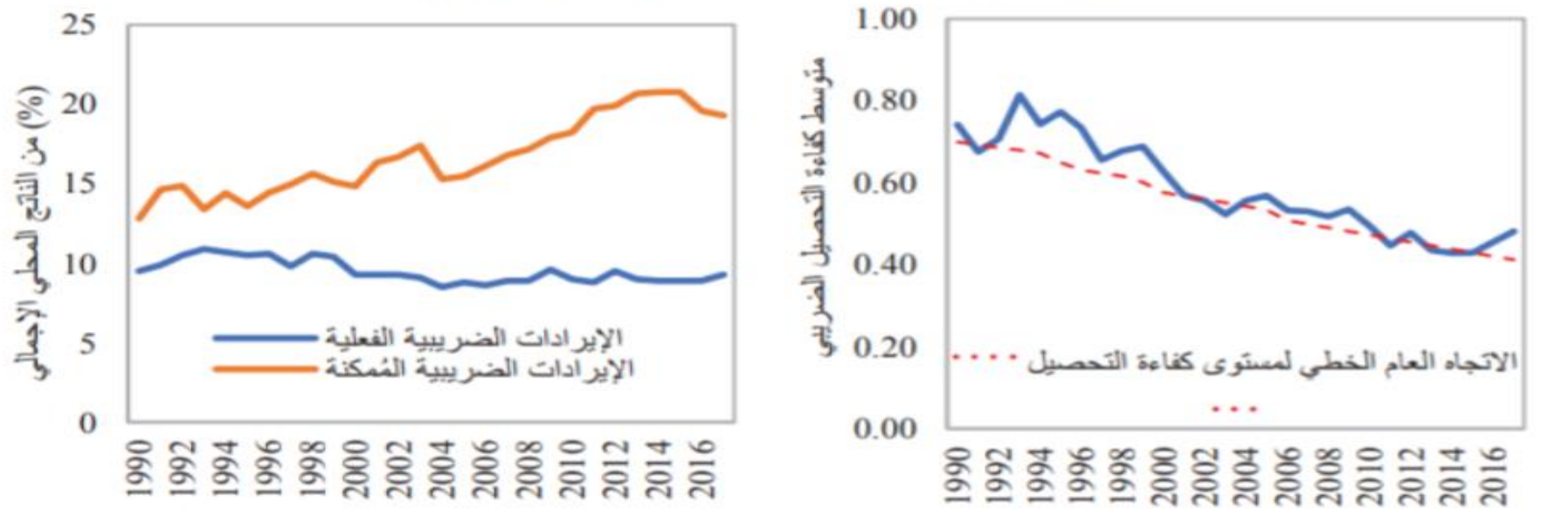

المصدر: إسماعيل (2019)، "كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، عدد 52، صندوق النقد العربي.

- يتضح مما سبق تعدد دوافع الإصلاح الضريبي في الدول العربية مع اختالفها بحسب الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وأنظمتها الضريبية.
- بشكل عام تهدف الإصلاحات الضريبية إلى زيادة مستويات تنويع مصادر الإيرادات، مما يقلل من اعتماد الحكومات على التمويل الخارجي من قروض ومساعدات إنمائية وكذلك التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتسم بقدر كبير من التذبذب. وفيما يلي عرض بأهم سبل الإصلاح الضريبي:
  - توسيع القاعدة الضريبية.
  - إصلاح المعدلات الضريبية.
  - ومحاربة التهرب الضريبي.
  - وزيادة معدلات التحصيل والإمتثال الضريبي.
  - وتحسين مستويات كفاءة وعدالة النظم الضريبية.
  - ورقمنة الضرائب.
  - وشمولية المنظومة الضريبية للمنشآت العاملة.
- وبالفعل تم اتخاذ العديد من الخطوات من قبل دول عربية مثل مصر والأردن والإمارات والسعودية والسودان والبحرين[1].

8. تبني الأعمال الاجتماعية كمحور اساسي في التنمية

- كان للتباطؤ الاقتصادي للأزمة تأثير كبير على العديد من الجوانب الاجتماعية وتفاقم نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصادات خاصة في ظل وجود عوائق مجتمعية لم يتم حلها في المنطقة العربية كالوظائف وسبل العيش والأمن الغذائي.
- تأثرت الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب، بما في ذلك النساء والمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة واللاجئين والموظفين في المنطقة، حيث تشير التقديرات إلى أن 1.9 مليون شخص قد يعانون من نقص التغذية بالإضافة إلى 50 مليونًا يعانون بالفعل من نقص التغذية في المنطقة، ويمكن أن يؤدي تزايد الفقر إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي.
- وبالتالي فإن متابعة إصلاحات الحماية الاجتماعية من أجل مزيد من المساواة والإدماج والاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والقوية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ حياة وسبل عيش أولئك الذين تأثروا بالأزمة الحالية وتمكين الفئات الضعيفة من السكان من مواجهة الصدمات الاقتصادية والصحية في المستقبل، خاصة الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الحماية الاجتماعية. حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الدول العربية ربما فقدت ما يعادل 6.4 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأخير من عام 2020
- من المتوقع أن تتقلص الطبقة الوسطى في المنطقة أكثر، حيث تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى أن 16 مليون شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خارج دول مجلس التعاون الخليجي سيتم دفعهم نحو الفقر بحلول عام 2021

الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية ، باستثناء الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2020

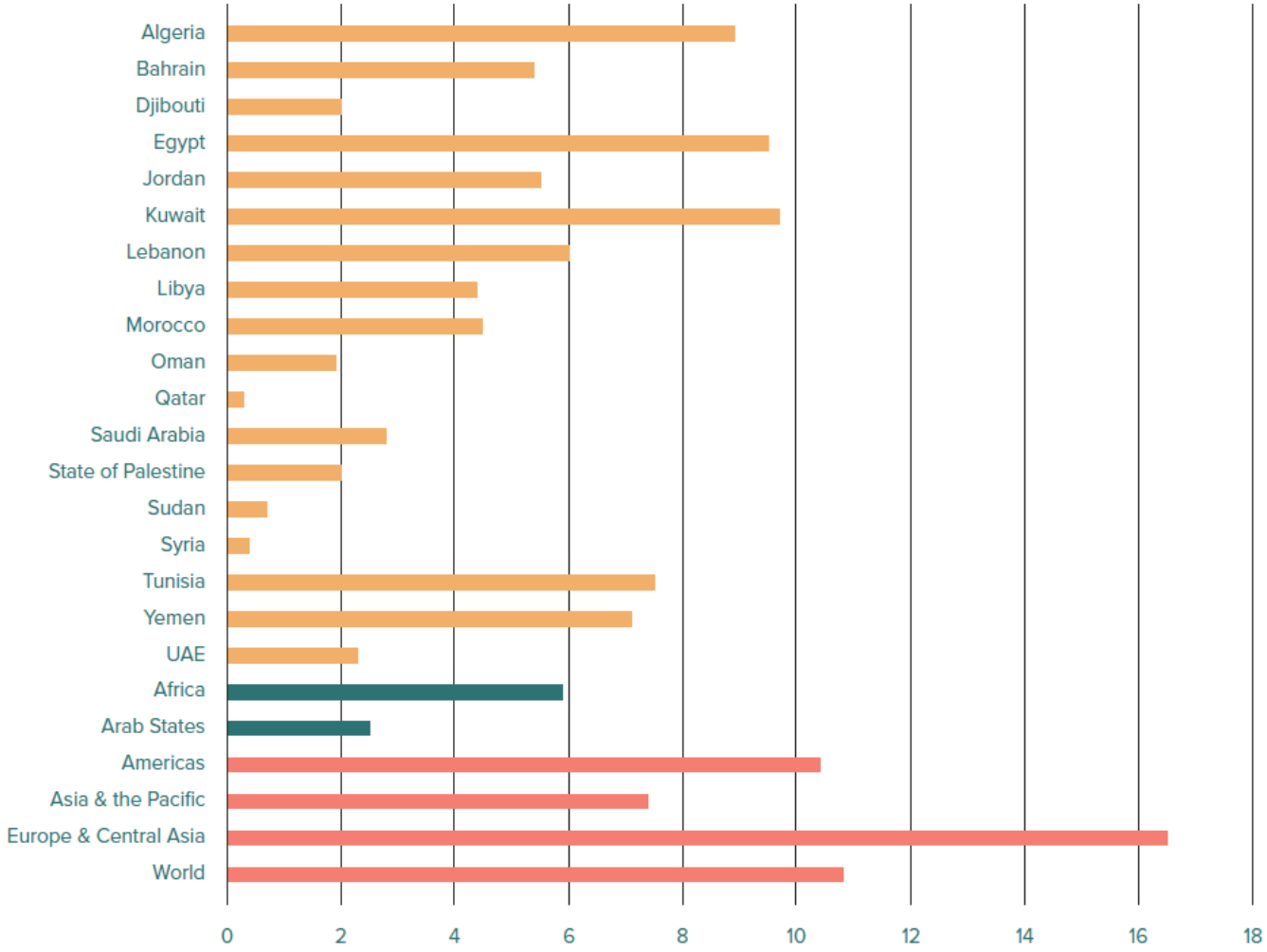

Source: ILO World Social Protection Data Dashboards https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=19 (accessed on 20 November 2020). Data for Jordan, State of Palestine and UAE are drawn from IMF Government Finance Statistics.

- ما زالت الجائحة تجبر الحكومات في المنطقة إلى إعادة التفكير في المجال الذي تخصص فيه ميزانياتها ومدى فعالية وتوازن إنفاقها.
- في حين نفذت البلدان العديد من تدابير الحماية الاجتماعية للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة على المنطقة الا انه لم يكن هناك استثمار كاف في الحماية الاجتماعية حيث انه لا يزال استبعاد الفئات الضعيفة يمثل تحديًا كبيرًا.
- وفقًا لمجموعة بيانات الحماية الاجتماعية العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية، تحتل الدول العربية المستوى الأدنى للإنفاق على الحماية الاجتماعية مقارنة بباقى المناطق كما هو موضح بالشكل التالي.
- أنفقت البلدان في المنطقة العربية وشمال إفريقيا 0.3% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية).

9. دور الحوكمة وحكم القانون في دعم الاقتصادات العربية

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لحسن إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، كما أنهم يقومون بالوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم بالقرارات المتعلقة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد وعلاقتها بالاقتصادات الأخرى، ولها أبعاد قصوى على العدالة والفقر ونوعية الحياة.

ولتدعيم أسس الحوكمة الرشيدة وحكم القانون لابد من:

1. **زيادة الشفافية والمساءلة**: ويشمل ذلك:
   - زيادة فرص الحصول على المعلومات،
   - الانفتاح والشفافية في عمليات التوريدات الحكومية،
   - تنفيذ ضوابط داخلية قوية ورقابة خارجية على الموارد العامة،
   - وتعزيز نظم إقرار الذمة المالية.
2. **تبسيط القواعد ودقة إنفاذها**: من خلال:
   - تبسيط التعقيدات في عمليات المؤسسات التي ترتكز عليها المالية العامة وما يرتبط بها من قواعد ولوائح تنظيمية للإدارة المالية العامة،
   - وتحسين مناخ الاستثمار كما هو الحال بتحسين إنفاذ القواعد ووضع إطار معزز للرقابة المالية.

3. تعزيز إطار مكافحة الفساد من خلال:

- اعتماد قوانين وقواعد تنظيمية،
- الاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والممارسات السليمة،
- إنشاء مؤسسات فعالة لإنفاذ تلك الاتفاقيات،
- تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- وتيسير تبادل المعلومات على المستويين الداخلي والدولي.

4. الالتزام رفيع المستوى والمشاركة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، لا سيما دوائر الأعمال، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني.

وبإمكان الرقمنة أن تُحْدِث تحولا في الخدمات الحكومية والعلاقات مع دوائر الأعمال والأفراد ومن ثم زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة والثقة الشعبية.1

وبتفعيل مبادئ الحوكمة وحكم القانون، تتمكن الدول العربية من:

- القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبناء القدرات الذاتية،
- تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء والكهرباء للسكان كافة بكفاءة،
- إزالة التشوهات التي تعتري الأسواق والأسعار والضرائب ودعم السلع والخدمات
- العمل على ضبط الخلل في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية،
- تعزيز مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة.

10. الاستقرار السياسي كداعم للتنمية الاقتصادية

- الاستقرار السياسي له دور أساسي وكبير في عمليات التنمية الاقتصادية وفي جذب الأستثمارات، ومن المهم للدول تنبي انظمة سياسية متزنة تساهم في ترسيخ الحريات وتحقيق الاستقرار وتحفيز الدول المحيطة بها بذلك، لان عدم استقرار دولة ما ينعكس على جميع دول المنطقة المحيطة ويجعلها غير جاذبة استثماريًا.
- على الدول العربية الاتحاد فيما بينها من أجل فض تلك النزاعات والاضطرابات ودعم ركائز الاستقرار، مما سيعود بالنفع على الوطن العربي بأكمله.

لصراعات والاعتداءات على الدول العربية في الشرق الأدنى، والذي يهدد بشكل كبير الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الاضطرابات الموجودة في منطقة القرن الأفريقي وما بها من نزاع سياسي مثل الذي بالسودان واثيوبيا والصومال وكذلك نزاع على حصص الموارد المائية لنهر النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا.

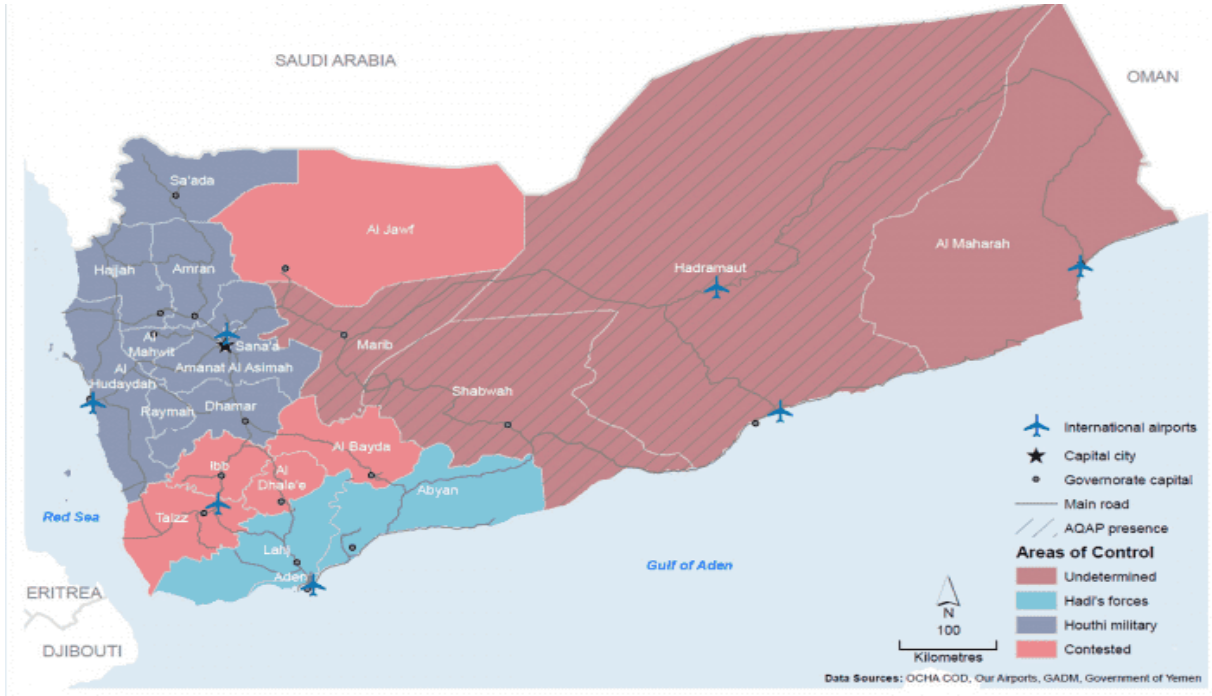

نزاع شبه جزيرة القُرم وانعكاساته عربياً

- تعد شبه جزيرة القرم والتي تقع في شمال البحر الأسود الفاصل بين القارتين الأوروبية والأسيوية والتي تتواصل حدوديا مع دولتين وهما روسيا وأوكرانيا، هي منطقة حيوية واستراتيجية للجانبين الروسي والأوكراني.
- ويعد البحر الأسود الطريق البحري الرئيسي الذي يربط أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز بالبحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر مدخل روسيا الوحيد إلى البحر المتوسط، ما يجعله يحظى باهتمام كبير من قبلها.
- تمتلك شبه جزيرة القرم العديد من المقومات الاقتصادية التي تجعلها موضع نزاع، حيث انها تمتلك العديد من الثروات النفطية والغاز الطبيعي حيث يبلغ انتاج البترول فيها حوالي 7 ملايين طن سنويا. بالأضافة إلى امتلاكها مقومات سياحية وصناعية كبيرة.

- وعلى الجانب العربي لابد من ان تتخذ الدول العربية اجراءات استباقية، خاصة وان حجم التجارة الروسية مع الدول العربية تجاوز الـ 18 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ومن اهم الدول العربية التي قد تتأثر بمجريات منطقة القرم هي مصر والتي بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين روسيا 7.6 مليار دولار، والأمارات التي وصل التبادل التجاري مع روسيا لحوالي 3.3 مليار دولار.
- لذا يجب على الدول العربية زيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينها ووضع خطط بديلة تكاملية عربية تهدف لتقليل الأثر الاقتصادي الناتج عن احتمال تفجر النزاع الروسي الأوكراني على منطقة القرم.
- سيؤدي السيناريو الأسوأ إلى
  - اضطرابات في الأسواق المالية،
  - وارتفاع أسعار الدولار والذهب،
- ناهيك عن ارتفاع أسعار القمح لما لأوكرانيا من دور في الإنتاج العالمي من القمح، والتي ارتفعت أصلا كثيرا مؤخرا. وذلك يستدعي تعزيز الاحتياطات من هذه السلعة الأساسية للأمن الغذائي العربي.

11. تبني مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة لقياس معدلات النمو

أظهرت المستجدات أن المؤشرات الحالية المستخدمة في قياس معدلات النمو الاقتصادي غير كفؤة ويوجد بها خلل كبير في عكس الوضع الاجتماعي، فقد كانت تركز بشكل كبير على تحليل الوضع الاقتصادي فقط دون التعرض للابعاد الاجتماعية والبيئية والسياسية المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي. وفي الآونة الأخيرة أظهرت العديد من الدول العربية تحسنا في أخذ هذا البعد بالاعتبار، ولكنه تحسن طفيف يستوجب اهتماما أكبر.

من أهم المؤشرات التي يجب تضمينها كمقياس لعملية التنمية وقياس أبعاد النمو الاقتصادي:

1. مؤشر التنمية البشرية Human Development index:

وهو مؤشر شمولي يقيس درجة رفاهية المجتمعات ويقوم على ثلاث محاور وهي مستوى الصحة والتعليم والقدرة الشرائية.

2. مؤشر السعادة Happiness Index:

قياس حالة السعادة وأسبابها في المجتمعات من خلال عدة معايير منها اقتصادية وصحية ولقياس الحريات والدعم الاجتماعي ومستوى الفساد.

3. مؤشر تكلفة المعيشة Cost of Living Index:

قياس متوسط تكلفة المعيشة في المجتمعات ويتضمن معدلات الانفاق على الطعام والتعليم والصحة والمواصلات والطاقة ووسائل الرفاهية وغيرها.

4. مؤشر الإبتكار العالمي The Global Innovation index:

قياس مستوى الابتكار والبيئة الداعمة له من مؤسسات ورأس المال البشري وتطور الأسواق والبنية التحتية والمخرجات التكنولوجية والمعرفية.

الخلاصة

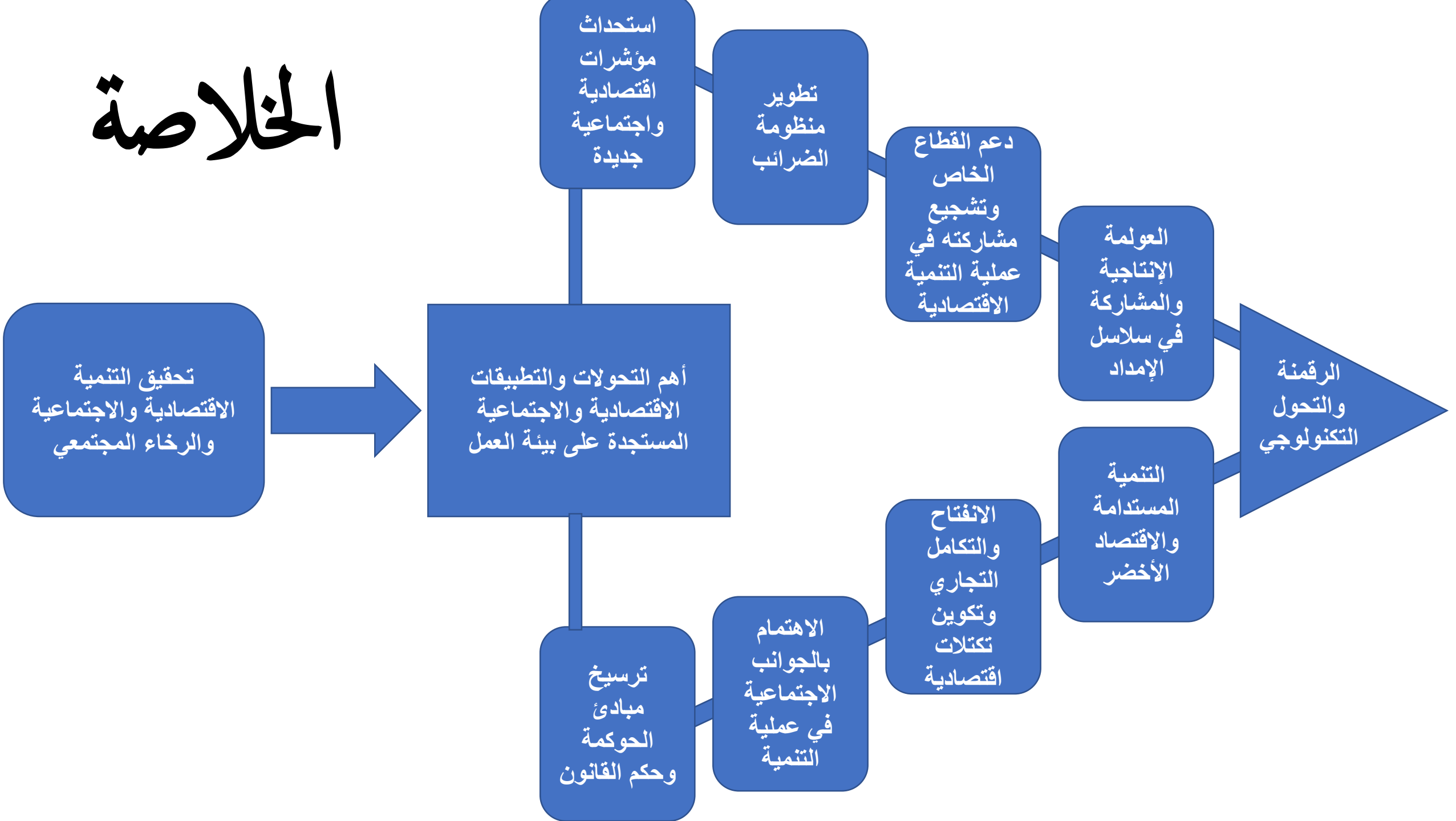
تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء المجتمعي
أهم التحولات والتطبيقات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة على بيئة العمل
استحداث مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة
تطوير منظومة الضرائب
دعم القطاع الخاص وتشجيع مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية
العولمة الإنتاجية والمشاركة في سلاسل الإمداد
ترسيخ مبادئ الحوكمة وحكم القانون
الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في عملية التنمية
الانفتاح والتكامل التجاري وتكوين تكتلات اقتصادية
التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر
الرقمنة والتحول التكنولوجي

التوصيات

1. التعاون بين حكومات الدول العربية في دعم التجارة العربية البينية وتفعيل الاتفاقيات التجارية الموجودة.
2. التعاون بين اتحادات الغرف العربية من اجل انشاء منصات تجارية ومناطق خضراء بداخل الموانئ تساهم في زيادة معدلات التجارة العربية البينية.
3. التكامل بين الدول العربية في تبني سياسات العولمة الانتاجية وتكوين تكتل اقتصادي عربي مبني على مبدأ المشاركة في القيمة المضافة للسلع المنتجة بين الدول العربية والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية.
4. الربط بين الموانئ العربية سواء البحرية أو البرية وتطوير شبكة طرق وسكك حديدية تسهل حركة التجارة بين الدول العربية.
5. التحول الهيكلي للانظمة الاقتصادية بما يتماشى مع الوضع العالمي الراهن والتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية لما لها من أثر مباشر على النمو التوظيف.

6. تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية النماذج الاقتصادية الاكثر استدامة وعمل مبادرات تحفيزية وتوعوية للشركات لتبني هذه النماذج مثل الاقتصاد الاخضر والاقتصاد التشاركي والاقتصاد الدائري لما لها من دور كبير اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

7. تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية مبادئ الثورة الصناعية الرابعة والخامسة من التحول التكنولوجي والرقمنة وأتمتة العمليات مما له أثر كبير في رفع الكفاءة والانتاجية وخفض التكاليف ودعم النمو الاقتصادي، والاستفادة من التجارب العربية الناجحة في هذا الشأن.

8. إعادة هيكلة الانظمة الضريبية العربية لرفع كفائتها ودمج الغرف التجارية كشريك وممثل للقطاع الخاص مع وزارات الاقتصاد والمالية المعنية بتطوير الانظمة الضريبية.

9. تعديل استراتيجيات الدول العربية قصيرة المدى منها وطويلة المدى وتبني سياسات إصلاح اجتماعية تساهم بصورة مباشرة في تقليل نسب الفقر ورفع مستوى التعليم والصحة والمعيشة بصورة عامة.

10. المناداة بتبني مبادئ الحوكمة سواء في المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص، وتفعيل دور القانون وانفاذ العقود لما له من عائد مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
11. التعاون العربي لحل وفض الاضطرابات الموجودة بالمنطقة والسعى لجعل المنطقة أكثر استقرارا مما سيعود بالنفع على جميع الدول.
12. استحداث مؤشرات جديدة تتبناها الدول في قياس عملية التنمية وتكون تلك المؤشرات ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية.